

الموقف السياسي

بالحوار تحل الأزمات

■ المشهد العربي لايسر.. كثرته مواجهه وأخذت تتفاقم وتتعدد.. من العراق الى فلسطين ولبنان.. إلى السودان والصومال.. مواقع وأين.. والبحث عن الوحدة الوطنية في كل هذه الأقطار والوصول إليها هو خط الدفاع الأول والأخير إزاء درء مايتهدد كياناتها ووجودها.

لا سبيل أمام العراق في إنهاء الاحتلال ومايعانيه من صراع طائفي وعنف وما يتهدد وحدته باتجاه التمزق والتفتت سوى الوحدة الوطنية..

وفي فلسطين التي يعاني أهلها من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني..

يتصاعد الاحتقان والتوتر بين الفرقاء الفلسطينيين وتندرج بما لا يحمد عقباه إذا لم يعد الفرقاء إلى الحوار وتغليب العقل والوصول إلى حكومة وطنية.

وفي لبنان الذي عانى من حرب أهلية دامت خمسة عشر عاماً.. يخشى بعد أن أسدل الستار عنها أن يعاد إنتاجها من جديد.. فالأزمة القائمة بين فرقاء الوطن اللبناني لاينبغي أن يفلت زمام إدارتها باتجاه تخريب هذا الوطن الجميل.

وفي السودان تضي محاولات تقطيع أوصاله على نحو حثيث.. فما كاد يطفئ النار في جنوبه.. حتى أشعلت النيران في غربه..

والصومال الذي لايزال يعاني من انهيار دولته ووحده منذ بداية العقد الماضي.. لا تزال الصراعات تتجاذبه ولم يتمكن بعد من إعادة بناء الدولة..

لعل القاسم المشترك بين كل هذه الأزمات.. هو حضور العامل الخارجي الذي يغذيها.. يصطف مع طرف ضد طرف آخر هنا وهناك.. تتعدد التداخلات وتتوغل.. كل يبحث عما يراه يحقق مصلحته..

غير أن القاسم المشترك الأكبر في كل هذه الأزمات الساخنة والموجعة هو غياب التضامن العربي الفاعل.. بل غياب الاستراتيجية العربية الواحدة الضامنة للأمن القومي العربي..

لم تياس اليمن ولن تياس إزاء مطالباتها وسعيها الدؤوب في تعزيز التضامن العربي ووحدة الصف العربي وتفعيل العمل العربي المشترك.. ولم تتوان اليمن إزاء خلفية ماتشده الساحة الفلسطينية

فعلى خلفية ماتشده الساحة الفلسطينية من توتر بين حركتي فتح وحماس دعا الرئيس علي عبدالله صالح أمس كلاً من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس

ابومازن ورئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» أمس إلى مواصلة الحوار من أجل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بما يجنب الشعب الفلسطيني الصراع وإراقة الدماء..

باعتبار أن أي صراع بين الفلسطينيين لا يخدم سوى الأهداف الاسرائيلية.. وقد استجاب أبو مازن ومشعل لدعوة الرئيس علي عبدالله صالح لاستئناف الحوار نحو تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

وفي مطلع هذا الأسبوع كثلت الجهود اليمنية إزاء المشكلة في الصومال بتقريب وجهات النظر بين مختلف القوى السياسية الصومالية بالنجاح.. وأثمرت المباحثات التي جرت في عدن بين رئيسي المحاكم

الاسلامية والبرلمان الصوماليين برعاية القيادة السياسية اليمنية اتفاقاً لتسوية الخلافات بين الفرقاء بين الصوماليين من ثمانية بنود.. وأكد البيان الصادر عن رئيس البرلمان والمحاكم الاسلامية

الصوماليين عقب مباحثاتها التي انتهت أمس في عدن تمسكهما بوحدة الصومال وحرصهما على اعتماد الحوار وسيلة للخلافات القائمة.

●●●

الأزمات الداخلية التي تكتنف الجسد العربي.. بالحوار وتغليب المصلحة الوطنية وبالوحدة الوطنية يكون حلها.



لقاء

■ اسكندر الاصبحي

تقارير في دائرة الضوء.. أفكار وملاحظات

■ تتعامل بعض صحف المعارضة مع التقارير الانطباعية «الدولية» بخفة وكأنها وقعت على خبطة صحفية على نحو ما تناولته عن التقرير السنوي الصادر عن «صندوق دعم السلام» ومجلة «فورن بوليسي» - FP الأمريكية، والذي نشرته في عددها الأخير..

يركز التقرير على ما أسماه بالدول الفاشلة ومظاهر فشلها من خلال مؤشرات اعتمد في رصدها على ما نشرته وسائل الإعلام المحلية والدولية حول كل دولة (١٤٦ دولة) كما يقول التقرير..

احتفاء بعض الصحف «المعارضة» بالتقرير لأنه صنف اليمن ضمن «الدول غير المستقرة والتي تحمل مخاطر الانهيار ووضعها ضمن الدول الفاشلة..» لذلك اقتضى الأمر لدى هذه الصحف الذي تصفه بالتقرير الدولي أن تروج له وتقدمه وكأنه يقدم حقائق وحججاً قوية لا يتأهيا الباطل من خلفها أو بين يديها، فيما يعترف التقرير أنه بُني على ما نشرته «وسائل الإعلام».. وهو ما لا يعتد به علمياً..

إمكانية تحقيق هذا المشروع وإنتاج القمح بكميات اقتصادية.. فلدينا مساحات واسعة قابلة لزراعة القمح ويمكن ريهها مطرياً ومن الميسر الجوفية.. هذه المساحات التي يمكن استزراعها تتوافر في حضرموت والجوف ومارب وأبين..

فهل يمكن التوافق على دراسة جدوى علمية في هذا الاتجاه؟.. في تقديري أن ذلك أمر حيوي خاصة أنه يتعلق بالأمن الغذائي.. وبالأولوية الاستثمارات التي توفر فرص عمل أكثر للمواطنين..

●●●

ونختتم هذا اللقاء بالوقوف على فشل الإدارة الأمريكية في سياستها في المنطقة العربية.. فبعد أن سقطت فكرة فرض الديمقراطية بالقوة إذا لزم الأمر برسم المحافظين الجدد.. أخذت أصوات ما يدعى بـ«الاحتياط الاستراتيجي» تملأ هذه الأيام من خلال بعض مراكز البحوث الأمريكية التي لها دور في صناعة السياسة في بلاد العم سام..

فما آل إليه الحال في العراق لم تعد «الديمقراطية» لدى الأمريكان صالحة لكل زمان ومكان.. ويذكر أحد التقارير أسباباً خمسة وراء عدم صلاحية الديمقراطية للشرق الأوسط «الكبير» هي- في الواقع- تلتشمس العنصر السياسي في واشنطن عندما تواجه سياساتهم الفشل.. هذه الأسباب التي ترد الآن على السنة «الاحتياط الاستراتيجي» تتلخص في الآتي:

● أن المنطقة العربية تنقسم إلى هويات متناقضة بما يصطدم مع ما تقتضيه الديمقراطية من شروط قيامها على أساس المواطنة والفرد.

● ثقافة المنطقة غير موالية للديمقراطية..

● الديمقراطية ستهدد أمن إسرائيل..

● الديمقراطية ستفتح للإسلاميين الفوز في الانتخابات، وهذا يتعارض مع مصلحة الولايات المتحدة..

● مشكلات الولايات المتحدة في المنطقة العربية لن تحلها الديمقراطية.. لذلك يتعين على الولايات المتحدة أن تتوقف عن متابعة دعم الديمقراطية..

من المفارقات أن الولايات المتحدة مجتمعا مقسم إثنياً وديناً وطائفاً.. لكن هذا التقسيم ليس معتمداً في العملية السياسية والتي يقوم نظامها السياسي والقانوني في صياغة علاقة الأفراد على أساس المواطنة القائمة على المساواة أمام القانون.. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة التي تحتل العراق اختارت لهذا البلد نظاماً سياسياً يقوم على المحاصصة الإثنية والطائفية.. انظروا إلى ما يعيشه العراق اليوم من فوضى «خلاقة».. قتل على الهوية وتهجير طائفي.. أكثر من ٦٠٠ ألف عراقي قضاوا في ظل الاحتلال وديمقراطية البيت الأبيض..

النموذج الذي قدم في العراق يبدو الإصرار الأمريكي على المنطقة العربية.. فليقطة هذه المنطقة وتحولها إلى فئات متناحرة هي ما تنادي بها بيوت التفكير السياسية في الولايات المتحدة والتي تسهم إلى جانب مراكز البحوث في صناعة السياسة الأمريكية.. وعلى الرغم من فشل السياسة الأمريكية في العراق لايتبدى في الأفق تخليها عن استراتيجيتها الحالية التي استمرت.. وإذا كانت قد نجحت في خلق الصراع والتناحر والفوضى والحرب الأهلية في العراق الذي تحتله.. فإن مقاومة احتمال العراق وتفتيته لابد أن تنحصر لأنها مع تيار التاريخ.. وأما لتزال تنجب مقاومة فإنه يستعصي على إعدادها وتفتيتها وتدميرها..

●●●

لحياة ولا مستقبل لسياسة التقسيم الإثني والطائفي التي تمارسها الولايات المتحدة في المنطقة العربية بدءاً بالعراق.. ستخسر الولايات المتحدة كثيراً من هذا الإصرار على هذه السياسة الفاشلة أصلاً..

بالمقابل.. تقرير

البعثة الأوروبية:

الديمقراطية

اليمنية تمثل

نموذجاً مستقبلياً

مهما لتطور

الديمقراطية في

المنطقة

تخلي الدولة عن ضبط الأسعار عن غياب قوانين تضبط مراقبة الأسعار والمخالفين.. كما كشف التقرير عن أن أسعار مادتي القمح والدقيق ارتفعت في السوق المحلية بصورة لا تتناسب مع ما طرأ من ارتفاع في الأسعار العالمية.. ويوصي التقرير بدور الدولة من خلال تفعيل ودعم المؤسسة الاقتصادية اليمنية لاستيراد القمح والدقيق وتوفير هذه المادة بأسعار منافسة، كما يوصي بالتدخل الحكومي لحماية المستهلك لحفظ التوازن في المعروض السعوي عند الضرورة.. وبناء صوامع ومطاحن للقمح لاستخدامها

يعترف تقرير الدول

الفاشلة بأنه اعتمد

على ما نشرته وسائل

الإعلام ولا بأس أن

تحتفي به صحفنا

المعارضة وتروج له..

فشيء من بضاعتها

قدرد إليها

وحيادية اللجنة العليا للانتخابات.. ودعم الفرض المساوية للمرأة في العملية الانتخابية..

افتتاح وشفافية.. وكان من نتيجة الملاحظات والتوصيات التي وردت في تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي التي شاركت في الرقابة على انتخابات سبتمبر.. أن وقعت الأحزاب اليمنية الاثنتي الماضي اتساقية لتعزيز الديمقراطية ودعم مشاركة المرأة..

●●●

يستلفتنا تقرير آخر.. لكنه هذه المرة مجلي، ويدعونا إلى قدر من التأمل فيه ومناقشته بشفاية..

تقرير برلاني يوصي بدور للدولة في استيراد القمح وحماية المستهلك ومحاربة الاحتكار

كمزور استراتيجي.. وتشجيع الشركات لتوريد مادة القمح والدقيق ويعيها مباشرة لتجار الجملة..

● ما أورده التقرير من ملاحظات واستنتاجات وتوصيات.. يقتضي الوقوف عنده باتجاه إعادة النظر في وظيفة الدولة الاقتصادية على نحو موضوعي يراعي المعطيات والخصوصيات المحلية وبصورة متوازنة مع ما تفرضه العولمة

فشلت السيلسة الأمريكية في العراق.. فيما إصرارها على بلقنة المنطقة وتفتيتها

لايزال قائماً من خلال «ديمقراطية»

التقسيم الإثني والطائفي..

الاقطاط التالية:

● بالرغم من حرية الاستيراد والتنافسية، تحتكر استيراد القمح والدقيق نحو سبع شركات.. يرتبط بهذا أن تعيد النظر في تقييم السوق اليمنية.. وهل لديها مقومات السوق فعلاً أم لا.. حتى نتحدث عن حرية السوق..

● وفقاً للتقرير، فإن الدولة باعت ما كان لديها من صوامع للغلال.. ويوصي في الوقت نفسه أن يكون لها صوامع خاصة أن ماهو قائم لا يكفي لمخزون استراتيجي.. كما كشف التقرير بعد

والذي يقرأ بموضوعية ما أورده التقرير عن الأوضاع في اليمن لابد أن يصل إلى أن ما جاء فيه يتحدث عن دولة أخرى وليست اليمن.. فالحقائق وتبطلها، فاليمن تعيش استقراراً سياسياً وأمنياً مشهوداً، وديمقراطية واحتراماً لحقوق الإنسان وتنمية حثيثة..

لا بأس إذاً.. أن تحتفي بعض صحفنا المعارضة بالتقرير وتروج له.. فشيء من بضاعتها قد رد إليها.. الم يعترف التقرير ذاته اعتماده على ما جاء في وسائل الإعلام منذ نوفمبر ٢٠٠٥ حتى إعداده؟!

●●●

.. والواقع أن ما نشرته هذه الصحف في مجتمعنا يتجاوز «حرية» ما أورده التقرير.

وما يتعين أن نلتفت إليه هو أن مجلة «FP» التي أسهمت في إعداد التقرير ونشرته تعد من المجالات الدولية الواسعة الانتشار والمؤثرة، وهي متخصصة في الشؤون الخارجية (لها طبعه تصدر باللغة العربية).. لذلك فإن صورة اليمن في الخارج يسهم مثل ما أورده هذا التقرير في التأثير فيها على نحو سلبي.. وهذا ما يستوجب تصحيحه.. خاصة أن هذه المجلة تفتح صفحاتها للردود والتصحيح حول ما تنشر من موضوعات.. وكثيراً ما قرأنا مثل ذلك لكاتب وسفراء يناقشون أو يصححون ما جاء فيها من تناولات تخص بلدانهم..

واظن أنه من المهم أن ترد سفارتنا في واشنطن على المجلة حول ما تضمنته تقريرها المنشور عن اليمن.

●●●

وما دمننا قد بدأنا الحديث حول تقرير انطباعي فلا بأس أن يستوقفنا تقرير آخر لم يحظ بمثل ما حظي به التقرير الذي نشرته مجلة «الشؤون الدولية» لدى صحفنا المعارضة ربما لأنه لم يقدم اليمن من الدول الفاشلة.. والتقرير الذي نحن بصده صادر عن بعثة الاتحاد الأوروبي التي شاركت في الرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية اليمنية التي اجريت في سبتمبر الماضي..

وجاء في التقرير الذي أعلن الأسبوع الماضي «أنه وللمرة الأولى في التاريخ السياسي اليمني والإقليمي يواجه رئيس حالياً تحدياً حقيقياً في صناديق الاقتراع».. ونهب التقرير إلى «أن الديمقراطية اليمنية تمثل نموذجاً مستقبلياً مهماً لتطور الديمقراطية في المنطقة لأن اليمن هي الدولة الوحيدة في الجزيرة العربية التي يكفل دستورها الديمقراطية التمثيلية.. وما يهم في الأمر- كما جاء في تقرير البعثة الأوروبية- أن الانتخابات اليمنية قد نجحت في إتاحة الفرصة لعركة سياسية مفتوحة وتنافسية شاركت فيها جميع الأحزاب السياسية الكبرى بشكل كامل، وأعطى الناخبون الحق في الاختيار من المرشحين، وهذا يدل على إنجاز كبير في التطور الديمقراطي اليمني، وبشكل سابقة مهمة للانتخابات المستقبلية (...). وإن انتخابات سبتمبر مثلت أيضاً وليلاً على المستوى الذي وصلت إليه السلطات اليمنية في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإصلاحات الديمقراطية وتحسين العملية الانتخابية.. وتحدث التقرير عن أن الحملات الانتخابية وفرت فرصة حقيقية للتنافس وأن الناخبين حصلوا على حرية الاختيار..

وتناول النقطه الإعلامية للانتخابات حيث أشار إلى أن حيادية الإعلام الحكومي تعد سبباً لليمن، إذ لم يعهد أن اتبع للمعارضة النقد في وسائل الإعلام الحكومية.. الخ..

إلى ذلك تضمن تقرير البعثة الأوروبية جملة من التوصيات التي ترمي إلى تطوير العملية الانتخابية تمثل أبرزها في إصلاح النظام الانتخابي من خلال خفض فترتي الرئاسة والبرلمان، وإحداث تعديلات قانونية تسمح بجدولة وإعلان نتائج الانتخابات بسرعة ودقة، إلى جانب تعزيز شفاية